



الكوييز

متهم أم بريء؟

العاشر من رمضان تطارد الكساد

■ قامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن بسبب «الكوييز».

... الكثيرون يؤيدونها باعتبارها طوق النجاة للصناعة المصرية وخاصة صناعة الغزل والنسيج التي يصل حجم الاستثمارات فيها إلى ١٥ مليار جنيه ويعمل بها أكثر من مليون عامل بعد الغاء نظام الحصص الذي كان معمولاً به في تصدير النسيج إلى الأسواق الأمريكية التي تستوعب ٤٠٪ من إجمالي صادرات النسيج في العالم. على الجانب الآخر هناك معارضة من بعض الأصوات تخشى أن تكون «الكوييز» جر رجل للهيمنة الإسرائيلية على الصناعة المصرية خاصة أن إسرائيل جانب غير موثوق في تصرفاته أو أفعاله.

بين هذا وذاك هناك أصحاب المصلحة من أصحاب المصانع ولأنهم هم المعنيون بالأمر، وكما يقول المثل الشائع «فإن من يضع يده في الماء ليس كمن يضعها في النار» فلقد ذهب «تحقيقات الأهرام» إليهم لتستمع إليهم وتناقشهم وتستطلع مستقبل تلك الصناعة الاستراتيجية... ذهبنا إلى مناطق مستفيدة من الاتفاقية مثل بورسعيد، وشبرا الخيمة والعاشر من رمضان، كما ذهبنا إلى مناطق غير مستفيدة مثل المحلة الكبرى، وفي النهاية وضعنا حصيلة التجربة أمام المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة باعتباره الوزير المختص ليضع لنا النقاط على الحروف ولتتضح كل أبعاد الاتفاقية أمام الرأي العام باعتباره هو الهدف وصاحب المصلحة الأول والأخير بعيداً عن النظريات والشعارات من هنا أو هناك.

وضمن حصول العمال على حقوقهم ومرتباتهم وإجازاتهم والرعاية الطبية اللازمة وكذلك ضمان عدم تشغيل عمالة دون سن السادسة عشرة.. ناهيك عن ضمان توافر احتياطات الأمن والأمان الصناعي.. ومن جانبنا فقد استعنا بخبرة الشركات العالمية المتخصصة لإعادة تأهيل المصانع الخاصة بنا وبلغت تكلفة إعادة التأهيل - منذ شهرين - ما يقرب من ٤٠٠ ألف جنيه.

وفيما يتعلق بالنسبة المقررة للجانب الإسرائيلي وهي ١١.٧٪ من مكونات المنتج الذي يتم تصديره إلى أمريكا فنحن نرى أنها داخل «الحدود الآمنة» تماماً وهي سوف

يستعدون لزيادة صادراتهم إلى الضعف مع منتصف العام المقبل وبعد أن تدخل التعاقدات الجديدة إلى حيز التنفيذ.

شريف مجدى الشويخ صاحب أحد المصانع للملابس الجاهزة بالعاشر من رمضان يشير إلى أن هناك أولوية بطبيعة الحال للمصانع التي تقوم بالتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية.. فقد تم إجراء حصر لجميع المناطق الصناعية المصدرة إلى أمريكا خلال العامين الماضيين وأرقام التصدير الخاصة بها.. ولا بد من الاتفاق على أن تأهيل المصانع للدخول إلى هذه الاتفاقية أمر على درجة عالية من الأهمية ومن بين هذه المؤهلات يأتي توفير البيئة المناسبة للمصنع

■ فى العاشر من رمضان جاءت «الكوييز» لتطارد الركود الذى كان يلقي بظلاله



على مصانع النسيج بعد انخفاض حجم تعاقدات التصدير إلى ٥٠٪ بعد الغاء نظام الحصص المقرر فى بداية العام المقبل، حيث كان من المتوقع أن تستحوذ الأسواق الآسيوية على تلك النسبة لصالحها.. إلا أنه ومع الاتفاق فقد سادت حالة من التفاؤل بين أصحاب المصانع الذين بدأوا

الأمريكي مما يعنى ضمان اكتساب مزيد من المستهلكين مما يعنى بعد التخفيض فى الأسعار زيادة فى نسبة المبيعات.

٥٠٪ انخفاض التعاقدات!!

وعلى الجانب الآخر فإنه لا يمكننا إغفال قيام لجنة مشتركة بالاشراف على تنفيذ الأحكام المتفق عليها الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة واجتماعها كل ربع عام لمراجعة تنفيذ الشركات لأحكام البروتوكول.. لأن ذلك يفيد المصانع الصغيرة والمتوسطة فى الانتاج بحيث تحقق لها نوعا من المواءمة فى الانتاج والتكلفة لأنها قد لا تملك القدرة المالية على دفع تكاليف الشحن والتخليص الجمركى بصورة شهرية.. ومن ناحية أخرى فإن اتفاق الكويز جاء بمثابة طوق النجاة لانقاذ مصر قبل بدء تطبيق إلغاء الحصص فى يناير سنة ٢٠٠٥، ويكفى هنا أن نشير إلى أن كم طلبات التعاقد الذى وصل إلى مصر قبل اتفاق الكويز بـ ٤ شهور كان قد انخفض إلى نصف معدلاته تقريبا، وذلك يهدد بكارثة محققة ومن البديهي أن هذه التعاقدات كانت فى طريقها إلى الصين والهند كأسواق بديلة نظرا لانخفاض الأسعار بها وانتشار ظاهرة العمالة غير الشرعية..

شبح التوقف

جمال فرج صاحب إحدى مجموعة الشركات للملابس الجاهزة بمدينة العاشر من رمضان يؤيد الرأى السابق، ويضيف أن مصانع الملابس الجاهزة كانت مهددة بشبح التوقف والإفلاس.. وبذلك فإن الكويز تمنحنا الآن فرصة واسعة للمنافسة مع أسواق الشرق الأقصى بعد أن أصبحت تكلفة الانتاج فيما بيننا متساوية بعد إلغاء الرسوم الجمركية.. بل إننا نستطيع أن نؤكد تميز الكويز بالنسبة لنا عن نظام الحصص فى أنها لاتضع سقفا محددًا للتصدير لذلك فإنها الأفضل دون شك فى حالة تطبيقها دون معوقات أو عراقيل.. وكذلك فإننا كمنتجين قد نادينا بتطبيق الكويز فى مصر منذ

قبل «الكويز» وبسبب إلغاء الحصص انخفاض حجم التعاقدات ٥٠٪

زيادة متوقعة فى حجم الصادرات خلال نهاية النصف الأول من العام المقبل

تحقق ضمانا
لزيادة الصادرات
لمدة سنة على
الأقل من الممكن
أن تقوم الولايات

تحقيق:

أمل إبراهيم سعد

المتحدة الأمريكية بتخفيض الرسوم الجمركية الواردة من جميع دول العالم خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات. ولذلك فإنه يجب الاستفادة من هذه الميزات إلى أقصى درجة من خلال عدة سبل أهمها التزام المصانع المصرية التى تدخل الاتفاقية بمستوى جودة فائقة، وكذلك التزامها بالمواعيد المقررة للتعاقدات فى التصدير.. بالإضافة إلى أن للحكومة دورا مهما فى هذا الصدد من حيث ضرورة توفير «الغزول» والمواد اللازمة للصناعة مع الاحتفاظ بثبات الأسعار دون رفعها لكي تتمكن من تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة، وفى أزمته قياسية لتحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقية الكويز.. ومن هنا فإننا نرى أن الفرصة سانحة تماما أمام تنمية وتعميم النسبة المقررة للمكونات المصرية. وكذلك فهناك فرصة للاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٥٪ حيث نتقاسم هذه النسبة مع العميل وهو المستورد الأمريكى، وكذلك مع المستهلك الأمريكى.. وذلك من خلال رفع سعر المنتج المصرى بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪.

ويقوم المستورد الأمريكى بحساب ١٠٪ أخرى ضمن أرباحه، كما يقوم بتخفيض الـ ١٠٪ المتبقية للمستهلك

تتمثل فى كماليات
الانتاج
ومستلزماته
وليست أساسية
ولن تؤدي إلى

تعطيل الانتاج ناهيك عن أنه بطبيعة الحال يتم استيراد نحو ٢٠٪ من مستلزمات النسيج من الخارج.. بل إننا نستطيع أن نؤكد أنه إذا كان هناك تجاوز لهذه النسبة بما يزيد على ١١.٧٪ فقد كان ذلك يمكن أن يمثل خطورة لأن ذلك يعنى توريد مايقرب من ٥٠٪ من العملات الواردة إلى البلاد إلى إسرائيل، وهذا يعنى عدم وجود أى جدوى من تطبيق الاتفاقية بالنسبة لمصر.

أيضا نحن نرى أنه لا وجه للخطورة على المصانع المحلية التى تقوم بانتاج كماليات الانتاج من الملابس الجاهزة فى مصر لأنه بإمكانها التعامل مع السوق المحلية والدول العربية كأسواق بديلة.

فقط كل ما نطالب به من ضمانات لتحقيق سلامة التطبيق والاستفادة منه - كما يضيف شريف مجدى الشويخ - هو ألا يكون هناك فرق أسعار بالنسبة للكماليات أو «الاكسسوارات» القادمة من إسرائيل فتقوم بفرض أسعار مغالى فيها لأن ذلك قد يعنى نوعا من احتكار السوق لأننا مجبرون على الالتزام بالنسبة المقررة الواردة من إسرائيل..

ومن هنا فنحن نرى أن الكويز تحقق ميزة نسبية بطبيعة الحال وليست ميزة مطلقة وهى يمكن أن

أو من خلال اتفاقية التيسير العربية التي تحقق نفس الميزة خالد الملا صاحب أحد المصانع للملابس يقول إن مركز تحديث الصناعة قد وقع اختياره على المصنع الخاص به لتحديثه للحصول على شهادة المواصفات الأوروبية، وذلك من خلال توفير أحدث الماكينات وأحدث أجهزة تصميم الباترونات وغيرها وذلك لفتح مجال واسع للتسويق في أوروبا من خلال خبراء متخصصين في مجال التسويق للتعرف على مزيد من المعلومات عن الأذواق الأوروبية. وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن الجمع بين شهادة المواصفات الأوروبية وبطيرتها الأمريكية لأن كلا منها لها مواصفات تختلف عن الأخرى ومجال التسويق في أوروبا متسع بطبيعة الحال نظراً لأن عدد سكانها يزيد على عدد سكان أمريكا بمقدار مرة ونصف مرة وهو ما يجعله يفضل التعامل مع السوق الأوروبية ● عبداللطيف غنيم صاحب أحد مصانع للملابس يقول إن هناك مشكلة بالقطع سوف تواجه المصانع التي تنتج مستلزمات الإنتاج طالما أنه سوف يكون هناك اعتماد على مكونات الإنتاج الإسرائيلي بنسبة ٧١٪ وهو الأمر الذي يهدد بعض هذه المصانع بالتوقف في حين أنها مؤهلة بالفعل للتصنيع والإمداد المصانع الكبرى بمستلزمات الإنتاج والمشكلة حتى الآن رغم أننا لسنا ضمن المصانع التي تدخل ضمن اتفاق الكويز في المرحلة الحالية. تكمن في عدم وضوح الرؤية بالنسبة لآليات التعامل حتى الآن وهل سيكون الاستيراد من إسرائيل من خلال أشخاص أم من خلال مكاتب تمثيل. وبشكل عام فإن الغاء الرسوم الجمركية هي أهم مميزات الاتفاقية الجديدة وهو ما يجعل هناك ضرورة حتمية لزيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري في مواجهة منتجات الأسواق المنافسة.

أما فيما يتعلق بالنسبة الخاصة بالمكونات المصرية التي تدخل في صناعة المنتج وهي نسبة ٣٥٪ فنحن نرى - والكلام لا يزال على لسان جمال فرج - أن هذه النسبة تتحقق بالفعل وقد يتعذر تنميتها وتكثيمها بالنسبة لصناعة أقمشة البنطلون والجاكيت والبديل على وجه التحديد والتي يتم استيراد الخامات الخاصة بها بالفعل من الخارج بنظام السماح المؤقت أو الـ Draw Back، ثم يتم تصنيعها

وتصدر إلى الخارج كمنتجات جاهزة وإن كانت هناك إمكانية لزيادة هذه النسبة في المنتجات القطنية.. وفي أي الأحوال فإن الفرصة متاحة لتقديم إنتاج متميز وعالي الجودة من المصانع كما أن الاتفاقية تعطي دفعة لتشجيع مصانع جديدة على الدخول في مجال التصدير للاستفادة فيما بعد من مميزات اتفاق الكويز. فقط كل ما نحتاج إليه الآن هو التعرف على الإجراءات التنفيذية للاتفاقية وكيفية التنسيق والتعاون بالنسبة للاستيراد.

رفع كفاءة المصانع

سيد البرهمتوش نائب رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان ورئيس غرفة الصناعات النسيجية بالجمعية، يشير إلى أن المصنع الخاص به لن يدخل الآن في تطبيق اتفاق الكويز وإن كان يطمح إلى ذلك في مرحلة لاحقة فهناك ضرورة مؤكدة لرفع كفاءة المصانع وتطوير الماكينات بها لتكون قادرة على المنافسة وعلى الدخول في أية اتفاقيات تحقق في المقام الأول المزيد من الانتاجية والمزيد من فرص العمل وتحقيق توازن الأجرس بالنسبة للعمال سواء كان ذلك سوف يتحقق من خلال الكويز أو من خلال الشراكة المصرية - الأوروبية التي في طريقها إلى الغاء الرسوم الجمركية على بعض السلع

سنوات عديدة، ونرى أن تطبيقها في مصر جاء متأخراً، وكان من الممكن أن تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل القومي في حالة تطبيقها من أربع سنوات كما حدث في الأردن التي كان دخلها من تصدير النسيج لا يتجاوز ١٥ مليون دولار فقط، وقفز إلى مليار دولار في سنة ٢٠٠٤، في حين أنه لم يكن يوجد بها سوى منطقتين صناعيتين فقط، وصلت الآن إلى ١٣ منطقة صناعية والمشكلة الحقيقية تكمن في أنه لم يتم الإعلان عن تطبيق الكويز إلا في شهر ديسمبر الحالي، وبالتالي فإن المصانع لم تقم بتجهيز طاقتها الانتاجية على الوجه الأكمل منذ شهور سابقة.. فقد جرت العادة من قبل على أن يتم التعاقد خلال شهرى أغسطس وسبتمبر على أن يتم تسليم التعاقدات خلال شهر يناير وفبراير ومارس.. ومن هنا فنحن نتوقع وجود انخفاض في الصادرات خلال يناير وفبراير ومارس نتيجة لعدم وجود تعاقدات مسبقة.. لذلك فنحن نعمل الآن وفقاً لتعاقدات قديمة.. ولكننا نتوقع طفرة ملحوظة في التعاقد فيما بعد.. كما نتوقع أيضاً أن تعمل جميع المصانع بكامل طاقتها



شريف مجدى



سيد البرهمتوش

الانتاجية وفقاً لإمكانيات كل مصنع، وبالتالي فإننا سوف نلمس زيادة في الطاقة التصديرية دون شك..